

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة ٢٨

الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل - خليفة (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الرئيسة: أعلنت استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة المعنية بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٨ من قرارها دإط - ١٠/١٥ المتخذ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تعليق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً، وتفويض رئيس الجمعية العامة، في أحدث دوراتها، باستئناف انعقادها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

أود أن أوجه عناية الوفود إلى ما يلي: الوثيقة A/ES-10/366، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة يطلب فيها، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة؛ والوثيقة A/ES-10/367، التي تتضمن رسالة مؤرخة

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، يعرب فيها عن دعم حركة عدم الانحياز للطلب الموجه من أجل استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وفقاً للمادة ٦٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ستعمل رئيسة الدورة الحادية والستين ونواب الرئيس لتلك الدورة بذات الصفة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تقرر أن تتولى لجنة وثائق تفويض الدورة الحادية والستين ذات المهمة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة: تمشيا مع الممارسة المتبعة، أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/368 المتعلقة بالمادة ١٩ من الميثاق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



يبدأ بإيقاف دورة العنف، التي يمكن في غياب الحلول الفعلية أن تتكرر وتستمر.

لقد بات الجميع يدرك أن نتائج المفاوضات لا يمكن أن تكون حقيقية وأن تفضي إلى سلام حقيقي عادل وقابل للاستمرار إذا لم تطرح مشروعا جادا يرضي الطرفين المتنازعين كليهما، وتؤمن قاعدة لسلام فعلي قائم على احترام حقوق الشعبين. لقد آن الأوان أن يتوقف الزحف المستمر منذ عقود من الزمن في واحدة من أكثر المناطق توترا في العالم. وعلينا جميعا مواجهة التحدي المطروح بحدة أمامنا في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة، والسعي إلى إنجاح مشروع السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والقائم على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمان واستقرار. وسيكون ذلك مدخلا للسلام في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. كما سيمثل بداية حياة جديدة لشعوب تلك المنطقة ولأجيال المستقبل - فيستبدلون الصراع القائم على القوة والعنف بصراع من نوع آخر من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار والتقدم.

والآن أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): منذ ما يقارب الأربعة أشهر وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تقوم بعدوان سافر وبهجمة عسكرية شرسة على قطاع غزة، ويتواصل العدوان ويتصاعد على مرأى ومسمع من العالم أجمع. ومن خلال استخدامها المفرط والعشوائي للقوة، أقدمت قوات الاحتلال على ارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين، كان آخرها المجزرة المرتكبة ضد المدنيين في منطقة بيت حانون. فخلال العملية التي قامت بها قوات الاحتلال في بيت حانون، والتي تواصلت لستة أيام، قتلت قوات الاحتلال ٨٢ مواطنا، من بينهم ٢٢ طفلا. ورغم إعلان انتهاء عدوانها على منطقة بيت حانون، أقدمت قوات الاحتلال على ارتكاب جريمة يندى لها الجبين ضد عائلة

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار (A/ES-10/L.19)

الرئيسة: نجتمع اليوم بسبب الأوضاع المتدهورة في الشرق الأوسط التي تستدعي ضرورة إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. ويوما بعد يوم، يزداد الوضع تدهورا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما تنتج عنه مشاكل إنسانية كبيرة تضاف إلى المشاكل السياسية المتفاقمة أصلا. كما تتضاعف الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني والتي تزيد الوضع تعقيدا.

وهنا، لا بد من إدانة قتل المدنيين، فلسطينيين وإسرائيليين، من دون تمييز. فهذا القتل العشوائي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني والأعراف المستقرة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تصاعد وتيرة العنف والعنف المضاد بهذه الصورة المأساوية ينذر بعواقب وخيمة وينعكس سلبا على المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء، ويعمق الهوة بين شعبين يعيشان جنبا إلى جنب.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن لا حل إلا في العودة إلى طاولة المفاوضات. فالحوار هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تخدم مصالح الطرفين وتؤدي إلى السلام العادل المنشود. وينبغي أن تكون العودة إلى طاولة المفاوضات شأنا لا يعني فقط الطرفين المتنازعين، وإنما أيضا المجتمع الدولي لأن نتائجه تتجاوز الحدود الجغرافية لمنطقة الصراع. ويتطلب هذا الوضع مبادرات وحلولا يكون الهدف منها إيجاد حل فعلي للأزمة

للدفاع عن المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، ولتمكين الدول الأعضاء بشكل جماعي من القيام بما عجز مجلس الأمن عن القيام به، ولكي ننتصر للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ولسيادة القانون الدولي، وبالتالي الانتصار للمبادئ الإنسانية، وتوجيه رسالة واضحة أنه لا توجد دولة فوق القانون. والمطلوب إذاً، هو التعامل الجاد والحازم مع هذه الجرائم، وتحديدًا مجزرة بيت حانون، وإيقاف هذه الحملة الإسرائيلية المسعورة التي تسعى إلى تدمير شعب بأكملها، وتهدف أيضًا من خلال تأجيحها لشراسة وبشاعة العدوان إلى القضاء على أي أمل في إحياء عملية السلام لتبقى الساحة مفتوحة للحلول الأحادية والفردية التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم حدة الصراع.

وعلى هذه الخلفية، قامت مشكورة المجموعات ذاتها التي تحركت لعقد جلسة مجلس الأمن، وهي المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتحرك لعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بهدف وضع التوصيات اللازمة للدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الجماعية اللازمة. واسمحوا لي هنا، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير على تجاوبكم السريع مع طلب استئناف هذه الدورة الهامة. وأود أن أؤكد لكم أنه من الواجب علينا القيام بما يلزم وإيقاف هذا الجنون العسكري الإسرائيلي الذي يطال حتى الأطفال في نومهم.

ومنذ إعادة الانتشار الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة، وإسرائيل تتغنى بما تصفه بالقرار الصعب والخطوة الشجاعة بترك قطاع غزة المحتل منذ ما يزيد على ٣٩ عاماً. وهنا أجد نفسي ملزماً بأن أبرز ما وقع لقطاع غزة منذ تلك الخطوة الشجاعة. فلو كانت النوايا صادقة حقاً، وتهدف إلى أن تصب في مصلحة السلام وتفتح صفحة جديدة باتجاه إنهاء عهد الاحتلال البغيض، لما كان الأمل ملازماً لهذه العملية. ففي واقع الأمر، إن ما ترتب على إعادة الانتشار

واحدة بينما كان أفرادها في فراش النوم، معتقدين أنهم كانوا في مأمن من الأذى على أيدي قوات الاحتلال.

وفي يوم الأربعاء، الموافق ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قامت قوات الاحتلال خلال ساعات الفجر الأولى بقصف منطقة سكنية في بيت حانون. وأدى هذا القصف إلى مقتل ١٩ مواطناً، كان منهم ١٦ من أسرة واحدة، وهي أسرة العثمانة. ومن هؤلاء ٧ أطفال، ومنهم طفل رضيع وآخر في الثالثة من عمره، وخمسة نساء. وقد قُتل معظمهم وهم نيام أو خلال محاولتهم الهرب من القذائف التي تساقطت عليهم من كل حذب وصوب.

وكان الأمر الطبيعي في هذه الظروف غير العادية، والتي تشكل تهديداً صارخاً للأمن والسلم الدوليين، وتهدد بإشغال المنطقة، أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكن بسبب ممارسة أحد أعضائه الدائمين لحق النقض ضد مشروع القرار المتوازن الذي يدين هذا العمل الإجرامي ويطالب بالتحقيق فيه، فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته. وكان ذلك هو الاستخدام الثاني لحق النقض من العضو نفسه خلال أقل من أربعة أشهر، وهو حق النقض الحادي والثلاثين لنفس العضو ضد مشاريع قرارات تعاملت مع الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. والنتيجة العملية لتكرار استخدام حق النقض هي توجيه رسالة خاطئة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أنها فوق القانون وبوسعها مواصلة جرائمها واعتداءاتها، ورسالة إلى الشعب الفلسطيني مفادها أن استهداف المدنيين أمر مشروع يمكن التغاضي عنه من قبل مجلس الأمن لأن من قام بارتكابه هي إسرائيل.

ونجتمع اليوم في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار صيغة "متحدون من أجل السلام"، باعتبارها الملاذ الأخير والبيت الأوسع والأرحب

اكتشاف الشظايا من خلال الأشعة السينية، ومن تُكتب له النجاة معرض للإصابة بسرطان الدم. وقد وصل عدد الضحايا الفلسطينيين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى يومنا هذا إلى ما يزيد على ٣٠٠ ٤ شهيد.

ولم تكتف حكومة إسرائيل بهذه الجرائم، بل وسعت عدوانها من خلال التدمير المنهجي والمنظم للبنى التحتية والممتلكات الفردية لزيادة معاناة سكان قطاع غزة. وطال هذا التدمير عددا من الجسور وعددا من الطرق الرئيسية، ومحطة الكهرباء الوحيدة في غزة، بالإضافة إلى شبكات الكهرباء وعدد من المحولات الفرعية. ونتج عن تبعات القصف آثار سلبية في جميع مناحي الحياة، حيث أدى انقطاع الكهرباء إلى المس بمسوى الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات والعيادات، وحصص المياه، بينما شارفت شبكة المجاري على الانهيار، إضافة إلى توقف القدرة على تخزين المواد الغذائية.

وبالتزامن مع ذلك قامت قوات الاحتلال بفرض حصار خانق على قطاع غزة، وتم عزله عن العالم الخارجي، ومنع الدخول والخروج منه. فقد تم إغلاق معبر رفح الذي يربط قطاع غزة بالعالم لمدة تجاوزت الثلاثة أشهر. وتم منع سفر ما يزيد على ١,٤ مليون مواطن فلسطيني من السفر إلى الخارج حتى لتلقي أو متابعة العلاج. وتم تعطيل ومنع دخول العديد من البضائع الأساسية والمواد الغذائية والطبية الرئيسية من خلال معبر كارني الذي أغلق لما يزيد على ٧١ في المائة من أوقات العمل المخصصة. هذا بالإضافة إلى معبر بيت حانون المغلق تماما منذ آذار/مارس ٢٠٠٦. وكأن قتل وتجويع السكان لم يكن كافيا، بادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبأوامر مباشرة من رئيس وزرائها، وضمن حملة العقاب الجماعي لسكان قطاع غزة، بشن حرب نفسية اشتملت على غارات وهمية تحدث دوبا قويا ومفجعا خلال ساعات الليل المتأخرة نتيجة لاختراق جدار الصوت المتعمد

هذه هو تضاعف آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

فقد شهد القطاع منذ خروج قوات الاحتلال منه أبشع جرائم الحرب وشتى أنواع العقاب الجماعي على يد الاحتلال، من القصف المدفعي المستمر والاعتقالات والغارات الوهمية إلى الإغلاق والحصار ومصادرة أموال الضرائب. وألحقت هذه الممارسات والأعمال غير المشروعة خسائر بشرية ومادية فادحة إلى درجة وصول الحالة الإنسانية، بحسب وصف جميع المراقبين الدوليين، إلى مستوى الكارثة الإنسانية. وحتى هذه اللحظة التي أتكلم فيها، لم تتوقف إسرائيل عن ممارسة إرهاب الدولة وارتكاب جرائم الحرب.

لقد صعدت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدوانها العسكري الممتد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على أرض السلطة الوطنية الفلسطينية، وقامت بحملة عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة منذ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بذريعة الإفراج عن الجندي الأسير. واستخدمت قوات الاحتلال خلال حملتها العسكرية الدموية كافة أنواع الأسلحة بكثافة وبشكل جنوني، بما في ذلك طائرات إف - ١٦ والطائرات المروحية والدبابات والمدفعية الميدانية عيار ١٦٦ ملم، وغيرها من الأسلحة المحرمة دوليا. وارتكبت إسرائيل خلال هذه الحملة عددا من جرائم الحرب التي ذهب ضحيتها حتى يومنا هذا ما يزيد على ٤٥٠ فلسطينيا، من بينهم عدد كبير من الأطفال. وقد قامت قوات الاحتلال خلال هذه الفترة أيضا بما يزيد على ٢٩٢ غارة جوية وقصفا يوميا بآلاف القذائف المدفعية، وأدخلت نوعا جديدا من الأسلحة المحرمة دوليا، بالإضافة إلى ما تملك، وهي القذائف الكربونية، التي تعرف بالـ "DIME" والتي تحدث تشوهات وإصابات خطيرة يصعب معها حتى إنقاذ حياة الذين يصابون إصابات طفيفة، ولا يمكن

في عدة مناسبات بارتكابها جرائم حرب وعقوبات جماعية. ومنظمة العفو الدولية وصفت الأعمال الإسرائيلية خلال عدوانها الأخير على قطاع غزة، وخاصة في بيت حانون، بأنها عدم مبالاة لا متناهية لحياة الفلسطينيين، وطالبت بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

لقد كانت القيادة الفلسطينية متنبهة لما تسير إليه الأمور. وقد قام الرئيس محمود عباس بإرسال عدة رسائل إلى مجلس الأمن، محذرا من العواقب الوخيمة لاستمرار العدوان الإسرائيلي وخطورته على أرواح المدنيين، خصوصا وأن معاملته اتضحت من خلال التهديدات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين باجتياح القطاع، وقيامهم بحشودات عسكرية على حدوده، حتى ما قبل حادثة الجندي التي تنذر بها الآن حكومة الاحتلال. والدليل على ذلك أن جريمة شاطئ بحر غزة، التي ذهب ضحيتها سبعة أفراد من أسرة غالية وقعت في ٩ حزيران/يونيه وعقبها اعتداء آخر في ١٣ حزيران/يونيه ذهبت ضحيته امرأة حامل وطفلاها. ماذا فعل مجلس الأمن، الهيئة الدولية الرئيسية المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين؟ لا شيء. ولا حتى بيان إدانة! وبقي صامتا حيال كل تلك الانتهاكات الإسرائيلية. وبالرغم من ذلك تابعنا إعلام مجلس الأمن بالتطورات الخطيرة على الأرض. وقد أرسلنا خلال الثلاثين يوما التي سبقت بحزرة بيت حانون عدة رسائل إلى أن وقعت الكارثة. وقمنا بالتحرك بطلب عقد جلسة لمجلس الأمن ليقوم بتحمل مسؤولياته، ولكنه أخفق في ذلك بسبب حق النقض.

ولوضع الأمور في إطارها الأشمل يجب أن أذكر هنا أن هذا كله يحصل لشعب يقع تحت الاحتلال من قبل قوة احتلال لا صلاحيات سيادية له على الأرض المحتلة. ونحن نتحدث عن أرض محتلة لما يزيد على ٣٩ عاما وتطبق عليه اتفاقيات جنيف الرابعة وقرار ٢٤٤ لقرار المجلس الأمن الدولي.

على ارتفاعات منخفضة فوق المدن. وكان لهذه الغارات آثار قاسية جدا على الأطفال، وأصابتهم بنوبات من الهلع والفزع.

ويجب التأكيد هنا على أن حكومة إسرائيل تعمدت توقيت أعمالها العدائية لتقويض الجهود الحثيثة التي كان يقوم بها السيد الرئيس محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية وسعيه بشكل متزامن للإفراج عن جندي الاحتلال الأسير وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين والذين بلغ عددهم حتى هذه اللحظة إلى ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ أسير، من بينهم المسؤولون والمنتخبون، وأغلبهم محتجزون بلا محاكمة وبشكل تعسفي، ويوجد بينهم ما يزيد على ٣٨٨ طفلا و ١١٧ سيدة.

كل ما سبق هي حقائق تؤيد صحتها تقارير عديدة من لجان الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمقررين الخاصين، وتشهد عليها منظمات غير حكومية تنسم بالحيادية والنزاهة. فقد أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن الشهر الحالي قد شهد استشهاد ١٩ طفلا فلسطينيا، وأصيب أكثر من ٣٠٠ طفل خلال الأيام العشرة الأولى منه. هذه الحصيلة المريعة كانت كافية لجعل شهر تشرين الثاني/نوفمبر أحد أكثر الأشهر دموية بحق الأطفال الفلسطينيين. وأشارت أيضا إلى أنه قد استشهد في العام الحالي فقط ١١٦ طفلا بالمقارنة مع ٥٢ طفلا في العام الماضي. وهنا تجدر الإشارة، حسب معطيات اليونيسيف، إلى استشهاد ٧١ طفلا في عهد حكومة أولمرت - بيرتس. أما المقرر الخاص المعني بالسكن الملائم، ميلون كوثري، والمقرر الخاص جون دوغارد، المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، فقد وصفا هذه الأعمال بالإجرامية والعقوبات الجماعية. وقد اتهم المركز الإعلامي الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بيتسيلم - سلطات الاحتلال

والمعتدى عليه وبين المحتل ومن يعيش تحت الاحتلال؟ بين جيش مسلح حتى أنيابه بأعتى وأبشع أنواع الأسلحة وبين شعب لا يملك ما يدافع به عن نفسه؟ عن أي انزان يتحدثون؟ الانزان الذي نفهمه نحن هو ذلك الذي يراعي القوانين والأعراف الدولية ولا يحتقرها ويراعي كرامة الإنسان وحقوقه المنصوص عليها في كافة المواثيق الدولية.

إذن تأتي هذه الانتهاكات في إطار سياسة العقاب الجماعي المبرمج التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء شعبنا والتي حولت القطاع إلى سجن كبير بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى. فهذه السياسة تستهدف فقط معاقبة المدنيين في قطاع غزة في انتهاك جسيم للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. إن المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب، تنص بشكل محدد وقاطع على أن "العقاب الجماعي وكل وسيلة لزرع الخوف أو فرض الإرهاب ممنوعة بتاتا وأن "العمليات الانتقامية ضد محميين وممتلكاتهم ممنوعة". وتحظر هذه الاتفاقية الهجمات الموجهة ضد الأهداف المدنية وتعتبرها جريمة حرب.

إن مجموع ملاسبات القتل في بيت حانون تؤكد بأن هذه المجزرة هي جريمة حرب. وبناء على ذلك، لا يمكن قبول ادعاء جيش الاحتلال الإسرائيلي بأن القتل لم يكن متعمدا. إن مثل هذا الادعاء هو بمثابة ضريبة كلامية ولا يمكن له أن يُبرر الجريمة. والاعتذار الذي يحمل الضحية مسؤولية موتها مرفوض وموتور. ويجب تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة.

إننا هنا، وعلى أساس النصوص الواضحة لقواعد لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، وكذلك مسؤوليات أطراف المحكمة الجنائية الدولية تجاه مرتكبي جرائم الحرب، وأمام الدورة الاستثنائية الطارئة

وهنا من حقنا أن نتساءل عن بعض الأمور التي لا بد من التوقف عندها. هل هنالك ضحايا أقل شأنًا من ضحايا آخرين؟ كيف يتعامل مجلس الأمن مع قضايا أقل إلحاحا ويرفض التعامل مع ما يحدث في فلسطين؟ كيف يمكن أن تمر جريمة تمثل هذه البشاعة من قبل دولة محتلة دون أن يتخذ مجلس الأمن موقفا مما يحدث؟ كيف يسمح مجلس الأمن أن تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية التي أقرها العالم بعد فظائع الحرب العالمية الثانية دون أن يحرك ساكنا؟ هل هنالك مجلس أمن لدول العالم كافة ومجلس أمن خاص بإسرائيل؟ هل يمكن أن يسمح لدولة واحدة في المجلس بأن تقرر وضع الميثاق جانبا والتغاضي عن مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي؟ وما هي نتائج ذلك كله على النظام الدولي وعلى نمط العلاقات الدولية؟ هذه كلها أسئلة جديّة تحتاج إلى إجابة لكي نحافظ على الأمم المتحدة وعلى النظام الدولي. من الجلي أن النظام الدولي يعاني من أزمة واضحة. لقد أناط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن، نيابة عن الدول الأعضاء، بمسؤولية حفظ الأمن والسلام الدوليين. ولكن المجلس عجز بشكل فاضح عن الاضطلاع بهذه المسؤولية فيما يتعلق بقضية فلسطين.

وما لا يفهمه شعبنا هو استعداد البعض للإدانة السريعة لأي عمل يقوم به الجانب الفلسطيني، سواء كان ذلك شرعيا كحق المقاومة، أو غير مقبول حتى فلسطينيا كقتل المدنيين الإسرائيليين، ولحفظ أسماء الضحايا الإسرائيليين، بما فيهم أسماء جنود الاحتلال وأسماء الأسلحة الفلسطينية المستخدمة، وعدم استعدادهم حتى لإدانة قذائف المدفعية المحرمة دوليا والقنابل زنة ٢٠٠ كلغ التي تلقي بها طائرات إف-١٦ على المناطق السكنية وتقتل المدنيين الفلسطينيين بأعداد أكبر بكثير. ويأتي إلينا البعض بحجة "الانزان" للتهرب من التزاماتهم. السؤال هو: هل الوضع متزن على الأرض؟ وهل هنالك تشابه بين المعتدي

التصعيد الأخير للأعمال العدائية في قطاع غزة منذ بداية الشهر الجاري.

واستجابة لذلك التصعيد الخطير، طلبت المجموعة العربية انعقاد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وقدمت مشروع قرار عادل ومتوازن إلى المجلس (S/2006/878) بعد التشاور مع أعضائه. ولكن المجلس فشل في تحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، ولم يرَ مشروع القرار النور بسبب استخدام حق النقض من قبل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهو تكرر لما حدث في تموز/يوليه الماضي. وبناء عليه، وبموجب قرار مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه المنعقد في القاهرة يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت المجموعة العربية استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في العدوان الإسرائيلي.

لقد تسبب هذا العدوان الإسرائيلي الأخير في مقتل العشرات من المواطنين المدنيين الفلسطينيين، وجرح المئات في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك في غضون أسبوع واحد فقط. وتسبب في تدمير العديد من المرافق الحيوية للشعب الفلسطيني، فيما يُعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، يُعد ذلك خرقا واضحا ولا لبس فيه للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما امتدت آثار الأعمال العسكرية للجيش الإسرائيلي لتشمل معظم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبحت غزة عبارة عن سجن كبير يعاني فيه السكان من نقص في الاحتياجات الأساسية وتقييد حركة التنقل بشكل كبير، مما زاد من تردي الحالة الإنسانية للسكان الفلسطينيين المتردية أصلا.

العاشرة، نؤكد على أن تتحمل حكومة إسرائيل، حكومة قوة الاحتلال، المسؤولية عن جرائم الحرب هذه ضد الشعب الفلسطيني. ونُحملها مسؤولية جرائم أخرى ارتكبها أفراد من جيش الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها عملية إعدام خمسة فلسطينيين في قرية اليامون، قضاء جنين في الضفة الغربية، التي وقعت بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وكذلك مسؤولية الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في أرجاء مختلفة من الأرض المحتلة. ونؤكد هنا على أن مسؤوليات الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩ واضحة للغاية، وفقا للمادة الأولى المشتركة والمادة ١٤٨ من الاتفاقية. ونطالب هذه الدول بإصدار لوائح اتهام ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتهم رئيس أركان جيش الاحتلال وقادة الوحدات العسكرية الإسرائيلية.

إن اجتماعنا اليوم، واتخاذنا الإجراء المناسب باعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية، يشكل انتصارا لجميع الذين يؤمنون بسيادة القانون وإعلاء شأنه وبالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ويقصدون حق الأطفال والمدنيين الأبرياء في الحياة، ويسعون إلى الحفاظ على خيار السلام المبني على العدل. نشكركم أعضاء الجمعية جميعا مرة أخرى لدعمكم وتأييدكم، ونشكركم، سيدتي الرئيسة، بشكل خاص، على انعقاد هذه الدورة الهامة.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل قطر، ليعرض

مشروع القرار A/ES-10/L.19.

السيد النصر (قطر): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أشكركم باسم المجموعة العربية على تلييتكم لطلبنا استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة بعد

والبدء باتخاذ خطوات عملية محددة وملموسة لإعادة تحريك العملية السلمية الراكدة في الشرق الأوسط على جميع المسارات وضمن الأطر السابقة التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات عملية السلام، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

إن المجتمع الدولي، ممثلاً بالجمعية العامة، وبعد عجز مجلس الأمن عن التعامل مع الشأن الفلسطيني، مطالب باتخاذ هذه الخطوات والنظر في إمكانية اتخاذ إجراءات لحماية المدنيين الفلسطينيين من خلال وضع آلية دولية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى التسوية الشاملة المنشودة.

إن السماح باستمرار استهتار إسرائيل بالقانون الدولي وتحديها السافر لقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان السابقة ومجلس حقوق الإنسان، سيؤدي إلى فقدان مصداقية المنظمة الدولية لدى شعوب العالم، وارتفاع حالة الاحتقان والإحباط في منطقة الشرق الأوسط، مما لا يخدم مصلحة السلم والاستقرار في المنطقة. كما أن فشل مجلس الأمن الأسبوع الماضي في اعتماد قرار يدين تلك الاعتداءات الإسرائيلية السافرة ويدعو إلى حماية المدنيين واستئناف العملية السلمية، يعطل دور مجلس الأمن في التعامل مع مجريات الصراع العربي الإسرائيلي، ويعد بمثابة رسالة تشجيع لإسرائيل على التمادي في عدوانها، مما يرفع من حدة التوتر ويؤدي إلى استمرار دوامة العنف.

ومن هذا المنطلق، قررت المجموعة العربية أن تقدم إلى الجمعية العامة مشروع قرار عادل وذو صيغة متوازنة في الوثيقة A/ES-10/L.19. وإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح هذا القرار.

إن الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة العسكرية والممارسات غير القانونية الأخرى لجيش الاحتلال، مثل إطلاق النار على النساء الفلسطينيات خلال مظاهرات السلمية في بيت حانون، تبرهن على أن تلك الحملة العسكرية تتجاوز الهدف المعلن لها، بل تأتي في سياق سياسات القتل والقمع والتخويف والعقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني. وحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها لا يعطيها الحق في اللجوء إلى هذه الممارسات المفرطة، غير القانونية وغير الإنسانية. وتلك الممارسات لا تؤدي إلا إلى تقويض فرص إحياء العملية السلمية.

ومن المستغرب جدا صمت المجتمع الدولي في وجه هذا العدوان السافر من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني الأعزل. فهذا الصمت لم يود إلا إلى تشجيعها على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، إلى أن انتهى الأمر بارتكاب مجزرة بحق المدنيين الأبرياء يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر على مرأى ومسمع من العالم، حيث قامت قوات الاحتلال بإطلاق عدة قذائف مدفعية على حي سكني، مما تسبب في مقتل حوالي عشرين شخصا وجرح أكثر من أربعين، معظمهم من النساء والأطفال الأبرياء، والتي أدانها مجلس حقوق الإنسان في قراره S-3/1 الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وقرر إرسال بعثة إلى المنطقة لتقصي الحقائق. وإننا لندين تلك المجزرة التي تشكل استمرارا للانتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال بشكل دائم في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي قتل بسببها أكثر من مائة طفل فلسطيني منذ بداية هذا العام فقط.

ولهذا السبب، فإن المجتمع الدولي مطالب بالتحرك العاجل لوقف العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم،

المقلب الآخر من العالم، في مدن إسرائيلية مثل سديروت وعسقلان، حيث يقصف السكان يوميا بصواريخ القسام؛ وفي قطاع غزة يواصل الإرهابيون الفلسطينيون التخطيط للاعتداءات الإرهابية وتنفيذها. فمنذ أن تركت إسرائيل غزة قبل أكثر من سنة، حوّلها الفلسطينيون بشكل مؤسف - مأساوي - إلى أرض لإشعال حرب الإرهاب ضد إسرائيل.

وبانتخاب حماس لتولّي السلطة الفلسطينية، ازداد الوضع تدهورا. ففي السنة الأخيرة، أُطلق أكثر من ١٠٠٠ صاروخ من قطاع غزة على إسرائيل، منها ١٠٠ صاروخ في الشهر الأخير وحده - وقد حدث هذا - أكرر، بعد أن تركت إسرائيل غزة. وطوال هذا الوقت، يتواصل تهريب الأسلحة بشكل مثير للقلق، حيث دخل إلى غزة بصورة غير مشروعة أكثر من ٣٠ طنا من الأسلحة العسكرية. ولا يزال الإرهابيون الفلسطينيون يحتجزون العريف غلغاد شاليت أسيرا منذ اختطافه في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. والحكومة الفلسطينية بزعماء حماس ترفض الاعتراف بوجود إسرائيل، وتسخر كل مورد من مواردها، ولو كان ذلك يعني تجويع شعبها نفسه والتنكر لاحتياجاته الأساسية، لإيذاء اليهود وقتلهم وتدمير دولة إسرائيل. فإذا لم يكن ذلك حالة طوارئ، أرجو أن تخبروني ماذا يكون.

ومع أن إسرائيل لا تزال تتوق إلى السلام، فإننا نمرارة نشعر بالأسعة المؤلمة التي تسببها الوقائع الراهنة: حملة حماس من الإرهاب، ومن صواريخ القسام التي لا تلتين والكرهية الحاقدة لإسرائيل. فصواريخ القسام في هذه الأيام جزء من الأفق الإسرائيلي الجنوبي. إنها تمزق هدوء السماوات الزرق للنقب الغربي، وتسقط فوق السكان المدنيين تحتها، على بيوت إسرائيل ومواقع العمل والمدارس فيها. إنهم هم الذين يستهدفون الأطفال النائمين، وليس نحن، بينما الدول الأعضاء في هذه الهيئة تساوّم على هذا النص المتحيز.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):

ها نحن هنا مرة أخرى، والإحساس ذاته بتكرار المشهد يخالطنا، نرى الإرهابيين وهم يكيلون الاتهامات للضحايا، ونشهد من جديد باستخدام الجمعية العامة، بل استغلالها، واختطافها بكل ازدراء. لقد استمعت باهتمام إلى البيان المطول للغاية الذي ألقاه زميلي الفلسطيني. وكانت هناك كلمة واحدة تكرر ترديدها مرارا، وهي اللازمة الفلسطينية المتمثلة في "الاحتلال"، "السلطة القائمة بالاحتلال"، "الاحتلال"، "السلطة القائمة بالاحتلال". أفهم أنه قد يكون من الصعوبة بمكان الكف عن استخدام تلك العبارات الأخاذة للغاية.

ولكن اسمحو لي أن أذكر زميلي الفلسطيني بأن إسرائيل تركت غزة منذ ١٥ شهرا؛ وأنها لا تحتل بوصة واحدة من غزة؛ وأنه ليس في غزة إسرائيلي واحد. فلم يكن فيها وليس فيها الآن احتلال. والسبب الوحيد لوجودنا هناك هو أن السلطة الفلسطينية، التي يمثلها زميلي الفلسطيني، اختارت أن تجعل من غزة قاعدة للإرهاب ومنصة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل. لكن تلك الكلمة لا تزال سائدة بشكل بارز في الخطابات الفلسطينية.

إلا أن هناك كلمة واحدة غائبة تماما عن ذلك البيان الطويل والممل جدا جدا. وتلك الكلمة غائبة أيضا عن مشروع القرار (A/ES-10/L.19) المعروض على الجمعية. فاسمحو لي أن أهيئ تلك الكلمة للجمعية مجددا: ح - م - ١ - س، حماس. حماس هي السبب في ما يحدث. حماس هي السبب في معاناة الشعب الفلسطيني. ومن المستغرب - ولكن ربما ليس مستغربا جدا بسبب المكان الذي يحدث فيه هذا الأمر - أن تلك الكلمة غير موجودة مطلقا في البيان الفلسطيني أو في مشروع القرار.

فاسمحو لي أن أكون واضحا جدا. من المؤكد تماما أن حالة الطوارئ اليوم ليست في قاعة الجمعية هذه. إنها في

مجلس الأمن. وفي النهاية، فإن الاستخدام غير المتكافئ للإجراءات يشير أسئلة خطيرة حول الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المنظمة بوصفها راعيا نزيها للسلام.

وخلافا للتصور، لم يتوان مجلس الأمن عن التصرف في الأسبوع الماضي. وإذا كان هناك أي فشل، فإنه فشل القرارات في مجلس الأمن والجمعية كليهما اليوم، في معالجة جذور الحالة بصورة ملائمة. إنه الفشل في الاعتراف بأن ردة فعل إسرائيل ردة مشروعة تماما، وأن مصدر الصراع هو الإرهاب الفلسطيني المتواصل والمؤذي، وأن لدى إسرائيل الحق في الدفاع عن النفس. إنه الفشل في الاعتراف بأنه لا يمكن للفلسطينيين أن يطالبوا بحقوقهم الوطنية بدون أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الوطنية.

فقد الجلسة الاستثنائية الطارئة بدون ذلك الاعتراف لا يمكنه تغيير الوقائع. وإذا تجاهلنا مصدر هذا الصراع - الإرهاب الفلسطيني - فإن اجتماعنا هنا اليوم غير واقعي، إنه تمثيلية تحزيرية، ومهزلة مسرحية كاملة. فعلى المجتمع الدولي أن يوجه القيادة الفلسطينية نحو الاضطلاع بمسؤولياتها بدلا من أن يتداول سيناريوهات غير واقعية ويفرضها. ومقدور هذا المجتمع أن يرى كيف يجعل حماس ترتدي ثوب المسؤولية وتلبس الشروط الثلاثة للمجموعة الرباعية - الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن العنف والتقييد بالاتفاقات السابقة - بما يكسبها مقعدا حول الطاولة ومكانا بين الأمم، بدلا من أن تتوخى حماس العنف.

وواقع الحال أن المناقشة هذا الصباح وفي أربع هيئات أخرى للأمم المتحدة تتناول هذه المسألة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان قبل يومين، لا تقدم لحكومة حماس أي حافز للتخلي عن وسائلها في الإرهاب. ولماذا تتخلى؟ إنها تحتكر هذه الجمعية. إنها تحتكر اهتمامها وتعاطفها. وبدون إرغام الفلسطينيين على الاضطلاع بمسؤولياتهم، لن يكون

قبل يومين، قتلت امرأة إسرائيلية وأصيب اثنتان آخريان بجروح بليغة بصواريخ القسام. وفيما كان الأعضاء يناقشون الفقرات، كان ١٥ قساما إضافيا يسقط على مدينتي سديروت وعسقلان. وحين اتفق الأعضاء على النص، كان أطفال سديروت قد أُجلوا عن بيوتهم. وفيما نحن نجلس هنا هذا الصباح، يتصاعد هذا الوضع الإنساني الخطير. فالزيد من الأطفال يجري إجلاؤهم، وسكان سديروت ينزحون عنها جماعيا.

وبما أن صواريخ القسام لا تتوقف، فإن إسرائيل ترد دفاعا عن النفس. وفي إحدى هذه العمليات قبل ١٠ أيام، وقع حادث مأساوي مؤسف. ففي سياق الحرب - ولا تدعوا مجالا للخطأ، فالأوقات الصعبة التي نعيش فيها هي وقت حرب، حرب ضد الإرهاب، الإرهاب العنيف والعشوائي - تقع حوادث يؤسف لها، وإسرائيل تأسف لها أسفا عميقا.

وقد بدأت إسرائيل منذ ذلك الحين تحقيقا كاملا، وقدمت المساعدة الطبية وسواها للمصابين بالتنسيق مع الوكالات الفلسطينية. ومع ذلك، لا تدعوا مجالا للخطأ: ربما يكون القتلى الفلسطينيون قد قتلوا بقذائف إسرائيلية، لكنهم ضحايا السلطة الفلسطينية. إن تلك السلطة هي المسؤولة مباشرة عن قتلهم وعن مأساة شعبها بالذات.

إن من الممكن وقف هذا النزف الدموي في لحظة واحدة. فإذا توقف الإرهاب، لن تكون هناك ضحية واحدة، إسرائيلية أو فلسطينية. فالخيار خياركم. أوقفوا العنف، فلا تضطر إسرائيل مجددا للتصرف دفاعا عن النفس.

إن عقد هذه الجلسة الاستثنائية الطارئة مثال آخر على سوء استخدام الدول الأعضاء واستغلالها لإجراءات هذه الجمعية. ففي مناقشات متكررة، قدمت تلك الدول الإجراءات على جوهر المسألة في محاولة غير ذكية جدا لتطويق

الطريق تتطلب العمل بعجالة ولكن ليست بتهور. إنها لا تحتاج إلى جلسات وخطابات تثير الارتباك وتحاول تغيير الوقائع. وأهم من ذلك كله، إنها تتطلب مشاورات حقيقية ومفاوضة واتفاقاً بين الطرفين نفسيهما. إذ ليس هناك سبيل آخر.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بملاحظة تحذيرية، وسؤال وتوضيح. إنني أحذر كل من سيدعم مشروع القرار هذا اليوم: إن قيامكم بذلك سيجعلكم شركاء في الإرهاب. ودم المزيد من الأبرياء سيكون على أيديكم. وإنني أحثكم جميعاً على أن تسألوا أنفسكم: لو تعرض بلدكم لهذا الإرهاب الوحشي والعنيف، فماذا تفعلون؟ لو أن المدن الفرنسية تعرضت للقصف عبر الحدود، فماذا يفعل الفرنسيون؟ هل تبعث الحكومة الفرنسية الزهور إلى المعتدين عليها؟ حسناً، بتصويتكم مؤيدين لمشروع القرار هذا وداعمين له، فإنكم ترسلون الزهور إلى الإرهابيين - وهي الزهور التي ستوضع غداً على ضريح ضحية إسرائيلية أخرى.

وأخيراً، لأنني أعلم أن كلماتنا في هذه القاعة تلقى غالباً أذاناً صمّاً، فإن بعثة بلدي ستغادر القاعة بعد الانتهاء من هذا البيان، لعقد مؤتمر صحفي في هذا المبنى - حيث يؤمل أن تحظى الكلمات باهتمام مستجيب.

الرئيسة: أعطيت الكلمة الآن للسيد بول بادجي، ممثل السنغال، الذي سيتكلم بصفته رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد بادجي (السنغال): رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أتكلم أمام الجمعية العامة حول بند جدول الأعمال قيد النظر. إن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة تبرره

هناك تغيير. فالإرهاب سيتواصل وإسرائيل ستكون مضطرة للرد دفاعاً عن النفس.

ولا ينطلق الإرهاب ببساطة من الفراغ. فنحن جميعاً نعلم أن سورية وإيران تغذيان التطرف والإرهاب في منطقتنا. وقد رأينا الحكومة الأرجنتينية تثبت هذا مجدداً في الأسبوع الماضي. فالبصمات الدموية لسورية وإيران يمكن للمرء أن يجدها في جميع أرجاء العالم. وفي هذا الأسبوع، يخبرنا تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن دمشق وطهران تخرقان الجزاءات المفروضة على الصومال، بإرسالهما إليها شحنات ضخمة من الأسلحة والذخائر. ونرى مجدداً امتداد ذراع سورية المؤذية الذي يبعث على الخوف، ملاذاً للعديد من المنظمات الإرهابية، وبينها حماس، وزعيمها خالد مشعل، وذراع إيران، التي ينكر رئيسها محرقة اليهود، بينما يحضّر بكل جهد للمحرقة المقبلة، ويسعى للحصول على الأسلحة النووية ليقوم بذلك. لقد منحت إيران للتو مبلغ ١٢٠ مليون دولار لحماس. فمن يدري لأي غرض ستستخدم حماس هذا المال؟ إن على المجتمع الدولي أن يضع حداً لنظامهما القائم على الإبادة الجماعية.

والمفاوضات المباشرة، المستندة إلى الاعتراف المتبادل بحقوق كلا الطرفين ومسؤوليتهما، هي الآلية الوحيدة التي من شأنها أن تعود بالفائدة وتحقق التقدم للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ولا نزال نمتلك تلك الآلية، التي تدعى خارطة الطريق، وهي مقبولة لدى إسرائيل، ومؤيدة من المجتمع الدولي. وخارطة الطريق والشروط الدولية الثلاثة مصممة تحديداً لمواجهة أعداء السلام، وضمان أن الدولة الفلسطينية المستقبلية ليست دولة ترعى الإرهاب.

والتخلي عن هذه البنات في البناء، كما طلب البعض في أوروبا مؤخراً، لن يعجل بإنجاز العملية؛ إنه ببساطة سيضمن انهيار بناء السلام. والعودة إلى خارطة

وحيث أخذت الكلمة خلال المناقشة في مجلس الأمن، استنكرت بأقوى العبارات، باسم اللجنة، الاقتحامات الإسرائيلية في غزة، والاستخدام غير المتكافئ للقوة، والدمار الواسع الناجم عن القذائف الإسرائيلية الثقيلة. كما حثت اللجنة المقاتلين الفلسطينيين على وقف إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل من شمال قطاع غزة، الذي أدى مؤخراً إلى وفاة امرأة إسرائيلية وإصابة شخصين آخرين بجروح بليغة. إن مثل هذه الأعمال ضد المدنيين لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال، ولا تسهم في تخفيف الحالة أو تهينة الظروف لاستئناف مفاوضات السلام.

وتلك الأحداث المأساوية تطفئ بصيص الأمل لدى القيادة الفلسطينية بإيجاد سبل لبدء الحوار مجدداً، والعودة إلى طاولة المفاوضات. والسكان الفلسطينيون الذين يعيشون في ظروف بائسة فعلاً يجري إخضاعهم لعمليات إذلال وأزمات جديدة، ويجبرون يومياً على مواجهة أخطار أكبر من ذي قبل. والعمليّة الإسرائيلية التي تم تنفيذها مؤخراً في قطاع غزة وجميع أنحاء الضفة الغربية، نادراً ما حظيت باهتمام المجتمع الدولي. وقد طالبه الفلسطينيون بالتدخل الفوري، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل شديدة إزاء ما اعتبروه موقفاً سلبياً منه، بما في ذلك الأمم المتحدة.

إن عدد القتلى يزداد يومياً، وهذه الحالة المأساوية ستستمر ما لم تتخذ تدابير فعالة لوضع حد لها في أقرب وقت ممكن. ونحن ندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى أن توقف جميع العمليات العسكرية واستخدام القوة، وأن تتصرف في إطار اتفاقية جنيف الرابعة. ونحث جميع الأطراف على أن تضع حداً لجميع أعمال العنف ضد المدنيين وأن تتحلى بأقصى درجات ضبط النفس وأن تكفل استعادة الهدوء. ويجب أن توقف إسرائيل جميع عمليات التوغل العسكرية في الأراضي الفلسطينية وعمليات إعدام الفلسطينيين خارج إطار القانون. كما يجب أن تزيل القيود

الحالة المثيرة للقلق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الخسائر الفادحة في الأرواح التي تكبدها السكان المدنيون في بيت حانون.

ففي جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5564)، أعربت الأغلبية الساحقة من المتكلمين عن استنكارها للقصف العشوائي للمناطق السكنية في بيت حانون. فالعمليات التي نفذها الجيش الإسرائيلي في تلك المنطقة، والتي بدأت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت أكثر من ٨٠ فلسطينياً، الكثيرون منهم أطفال ونساء ومارة أبرياء. ففي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وحده، فقد ١٩ فلسطينياً حياتهم في هجوم وقع عند الفجر، بينما كانت كانت العائلات نائمة بأمان في بيوتها. وجرح آنذاك أكثر من ٢٦٠ شخصاً. وأصبحت بيت حانون منطقة منكوبة، حيث دمر نحو ٤٥٠ منزلاً، ووجدت عائلات كاملة نفسها بلا مأوى.

وباستخدام الجيش الإسرائيلي للقوة المفرطة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإنه ارتكب عملاً حريياً ضد السكان الفلسطينيين. واستخدام الدبابات والطائرات المروحية المقاتلة والصواريخ والقذائف ضد شعب محتل، لا يمكن وصفه بأية صورة أخرى. إنه بوضوح عمل غير متكافئ.

ومشروع القرار الذي قدمته قطر إلى مجلس الأمن (S/2006/878)، والذي حظي بدعم ١٠ أعضاء في المجلس، كان يمكن له أن يشكل مخرجاً من الحالة الكارثية الراهنة. كما كان يمكن له، بشكل خاص، أن يعطي مجلس الأمن دوراً مركزياً في العمل الدولي لحل هذا الصراع القديم - وهو دور، بحسب الاقتناع الثابت للجنة، ينبغي للمجلس أن يكون قد دأب على القيام به، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولم يتم اعتماد مشروع القرار بسبب حق النقض من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

وتنوي اللجنة، كما فعلت دائماً، أن تواصل تعاونها مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، ولا سيما رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، الذي ينادي بنبذ العنف ويعترف بدولة إسرائيل ويحترم الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية السابقة. ونحن نواصل دعم جهوده من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويجب أن تبدأ الأطراف حواراً في محاولة لكسر دائرة الثأر والردود الانتقامية التي لا تؤدي إلا إلى معاناة جديدة. ونادت اللجنة بشكل مستمر بتسوية تفاوضية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية موحدة، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل وغيرها من الدول المجاورة.

إن التسوية التفاوضية ستمكن من حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي بدأ في عام ١٩٦٧، على أساس المبادئ التي رفع لواءها مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥٨٥ (٢٠٠٥)، والاتفاقات السابقة المعقودة بين الطرفين، ومبادرة السلام العربية. وستجعل التسوية من إسرائيل جارة بكل ما في الكلمة من معنى، تعيش في سلام وأمن مع جميع الدول الأخرى في المنطقة. وتسوية كهذه هي السبيل الوحيد الذي سيمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تعتبر حركة عدم الانحياز أن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة مرير تماماً ويأتي أنسب وقت. فالوضع الخطير الذي يسود الأراضي الفلسطينية المحتلة يستحق اهتمام جميع الوفود على سبيل الأولوية.

القاسية التي تفرضها على حرية التنقل وعلى الحياة اليومية للفلسطينيين.

وتؤيد اللجنة إنشاء آلية دولية، تحت إشراف مجلس الأمن، لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة التي تساعد على القضاء على العنف والفوضى اللذين يعاني منهما المدنيون الأبرياء يومياً. وندعو أعضاء الجمعية العامة إلى تأييد مشروع القرار المعروض عليها.

وما زال قرار بعض المانحين الرئيسيين بتعليق المساعدة المباشرة للسلطة الفلسطينية يثير قلقنا البالغ. فقد سمحت تلك المساعدات القيمة جداً من جانب المجتمع الدولي بتوفير المستلزمات الأساسية لملايين الفلسطينيين. وأدى تعليق المساعدات أو إعادة توجيهها، في مرحلة حرجية بصفة خاصة، إلى الاضطراب والحرمان في حياة عدد كبير من الفلسطينيين. وتدعو اللجنة مجتمع المانحين الدوليين إلى وقف تفاقم الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني وبذل كل جهد ممكن لكفالة استمرار وصول المساعدات الحيوية إلى من هم في أشد الحاجة إليها.

إن إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي، تواصل تنفيذ سياساتها غير القانونية بتوسيع وضع المستوطنات وبناء الجدار الفاصل. وفضلاً عن ذلك، فإن تلك الممارسات تحرم الفلسطينيين من فرصة تحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى قيام دولة فلسطينية، وتثير الغضب واليأس والمرارة بينما تبدو آفاق المستقبل أكثر ظلاماً يوماً بعد يوم. وسيواصل المجتمع الدولي دعوة إسرائيل إلى وضع حد لسياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة غير شرعية وخلق حقائق الأمر الواقع على الأرض. وتطلب اللجنة من الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة أن تتخذ تدابير عاجلة تكفل قيام إسرائيل بوقف وإلغاء اغتصاب الأرض غير القانوني.

وقد قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خلال الأسابيع القليلة الماضية بتصعيد عدوانها العسكري على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة.

وكان من نتيجة الإجراءات التي اتخذتها القوات الإسرائيلية في بيت حانون يوم الأربعاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أن فقد ١٩ فلسطينياً - من بينهم ثمانية أطفال وسبع نساء - أرواحهم وهم نائمون في ديارهم. وجرح، علاوة على ذلك، ٥٥ شخصا. ووقع هذا الحادث بعد أسبوع كامل من العمليات العسكرية في شمال غزة. وما الأحداث التي وقعت في بيت حانون، لسوء الطالع، إلا دليلاً آخر على ما عاناه الشعب الفلسطيني لسنوات أكثر مما ينبغي نتيجة للاحتلال غير المشروع لأرضه من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وتفيد منظمة الصحة العالمية أنه في الفترة من ١ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وحدها، فقد ٨٢ فلسطينياً أرواحهم في أثناء العمليات التي جرت في غزة. وبلغ عدد القتلى ٢١ طفلاً و ١٢ سيدة و ٤٩ رجلاً. وعلاوة على ذلك، جرح ٢٦٠ فلسطينياً. ومنذ أواخر حزيران/يونيه مات ما يزيد على ٤٥٠ فلسطينياً في قطاع غزة.

وتعرب حركة عدم الانحياز مرة أخرى عن بالغ قلقها إزاء استمرار تردّي الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في الأيام الأخيرة، خاصة نتيجة لاستخدام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، المفرط والعشوائي وغير المتناسب للقوة، الذي تسبب في عدد كبير من القتلى والجرحى بين المدنيين الفلسطينيين. وتدين الحركة بصفة خاصة الهجمات العسكرية التي شنتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في قطاع غزة، والتي أدت إلى خسائر في الأرواح وتدمير واسع النطاق في الممتلكات والهياكل الأساسية الحيوية الفلسطينية. وتدين

معروف أن عضواً دائماً في مجلس الأمن، في يوم السبت الماضي، الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قد استخدم حق النقض ضد مشروع قرار متوازن مقدم من قطر باسم المجموعة العربية بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لذلك، عجز المجلس عن اعتماد النص على الرغم من نيّله تأييد أغلبية الأعضاء، ومن بينهم جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأعضاء حالياً في تلك الهيئة.

وفي ضوء الشلل الذي يعاني منه مجلس الأمن بسبب إساءة استخدام حق النقض وعجزه عن ممارسة مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، وعلى خلفية تردّي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن حركة عدم الانحياز ارتأت أنه ليس من حقها المشروع فحسب بل من واجبها أن تعقد رسمياً هذه الدورة للجمعية العامة يوم الأربعاء الماضي، الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن حركة عدم الانحياز، بطلبها عقد هذه الجلسة، تصرفت تماشياً مع الموقف بأنه عندما لا يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الجمعية العام حينذاك يجب أن تتخذ التدابير المناسبة بموجب الميثاق من أجل تسوية المسألة.

إن الجمعية العامة، بعقدها هذه الجلسة الهامة، إنما تؤدي دورها وتمارس الصلاحيات المنوطة بها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين بموجب المواد ١٠، و ١١، و ١٢، و ١٣، و ١٤، و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتأمل حركة عدم الانحياز أنه نتيجة لهذا الاجتماع ستعتمد الجمعية العامة بدون تأخير تدابير جماعية ملموسة في سياق القرار ٣٧٧ ألف (د-٥)، لوضع حد لإجراءات إسرائيل ومعالجة معاناة الشعب الفلسطيني.

سادساً، أن تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، اتخاذ خطوات فورية لتحقيق الاستقرار في الحالة وإعادة بدء عملية السلام، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية دولية لحماية السكان المدنيين.

سابعاً، أن تؤكد على أهمية وضرة التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها قمة جامعة الدول العربية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت، وخارطة الطريق.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد المسؤولية الدائمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، فيما يتعلق بقضية فلسطين طوال مدة بقائها دون حل من جميع جوانبها، على أساس القانون الدولي. ويتضمن ذلك التوصل إلى حل عادل لحالة اللاجئين الصعبة، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وستواصل حركة عدم الانحياز دعم الشعب الفلسطيني وقيادته لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونعيد تأكيد التزامنا الذي لا يتزعزع بالتوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولته الفلسطينية المستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعلى أساس كون القدس الشرقية عاصمة لها.

الحركة أيضاً قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المؤلمة للشعب الفلسطيني، وتطلب تقديم المساعدة الطارئة لفلسطين. وفي ضوء الحالة الراهنة، تحت الحركة الجمعية العامة على أن تتخذ التدابير التالية:

أولاً، أن تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف فوراً عدوانها على السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبأن تسحب فوراً قواتها من قطاع غزة إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ثانياً، أن تطالب بالوقف الفوري للأعمال القتالية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ثالثاً، أن تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ بعثة لتقصي الحقائق بشأن الهجوم الذي حدث في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأن يرفع تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في غضون ٣٠ يوماً.

رابعاً، أن تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقييداً صارماً بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

خامساً، أن تؤكد على الحاجة الملحة لإتاحة الفرصة للمنظمات الطبية والإنسانية للوصول بدون عائق إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع الأوقات، والسماح بالإجلاء السريع للمصابين بجراح جسيمة من الأرض الفلسطينية المحتلة للعلاج اللازم.

وتقتضي الحالة الإنسانية المؤلمة للشعب الفلسطيني تقديم المساعدة الطارئة له. وينبغي أيضا أن تدفع هذه الحالة المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية، إلى اتخاذ خطوات عاجلة وجادة لوضع تدابير لبناء الثقة بين الطرفين المعنيين بإعادتهما إلى طاولة المفاوضات، بغية إنعاش عملية السلام، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وأود في ذلك الصدد، بصفتي رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، أن أعلن أن المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سيعقد جلسة طارئة يوم السبت ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة لدراسة آثار التصعيد الخطير للأعمال العدوانية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية. وسينظر وزراء الخارجية في سبل ووسائل تقديم الدعم اللازم للشعب الفلسطيني في مواجهته للهجمات الإسرائيلية، فضلا عن تنسيق الموقف الإسلامي على الساحة الدولية.

وبصفتي الرئيس الحالي لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أعرب عن تأييد المجموعة لمشروع القرار A/ES-10/L.19. إن استمرار تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية والاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل قد تسبب، وسيستمر، في الكثير من الخسائر بين المدنيين وفي تدمير الممتلكات هناك ما لم تتخذ خطوات فورية لوضع حد للعدوان.

وقبل أن أختم بياني، أود التأكيد على أنه يمكننا أن نترك للتاريخ أن يحكم على نتائج جهودنا المشتركة للمساعدة في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة ككل، ولشعب فلسطين بشكل خاص، إلا أن صعوبات عصرنا تلقي على عاتقنا اليوم أعباء ثقيلة ومسؤوليات مشتركة. ومجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي تحت المجتمع الدولي، بما في

وأود أن أختم كلمتي بمطالبة الدول الأعضاء جميعها بتأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.19 المطروح على هذه الجلسة للنظر.

السيد محمودوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):

أود، لأغراض السجل، أن أعلن أن أذربيجان، باسم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة، أيدت في رسالتها الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة الطلب المقدم من مجموعة الدول العربية بإعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

أخاطب الجمعية العامة اليوم في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة بصفتي الرئيس الحالي لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة بشأن مسألة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وتتسم هذه الدورة الاستثنائية بأهمية خاصة في ضوء الهجمات الإسرائيلية في قطاع غزة، وقتل المدنيين الفلسطينيين في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وتشعر مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة بعميق القلق إزاء استمرار تردي الحالة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية. وإن استخدام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقوة المفرطة والعشوائية - ولا سيما أعمالها العدوانية الأخيرة في بيت حانون وقرية يامون التي أفضت إلى خسارة فادحة في الأرواح بين المدنيين الفلسطينيين، وفي المقام الأول بين النساء والأطفال، والهجمات العسكرية التي شنتها في قطاع غزة وفي الضفة الغربية المحتلة والتي تسببت في تدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية الحيوية للأهمية للشعب الفلسطيني - تمثل كلها تطورات خطيرة يتعين أن يتصدى لها المجتمع الدولي.

مشاعر الفلسطينيين وأن يظهر انعدام الحساسية لدى الأمم المتحدة.

وهذا الفشل من جانب مجلس الأمن - وهو الثاني في ظروف مشابهة خلال هذا العام - لا يمكن إلا أن يوجه رسالة مفادها أن المجتمع الدولي يتغاضى عن عدوان إسرائيل وسياستها الإرهابية وعقوباتها الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. إن تمادي إسرائيل المستمر في تحدي القانون الدولي لن يؤدي إلا إلى تعميق الشعور العالمي المتنامي بأن العدالة لا تنطبق عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين. ومن شأن هذه الحالة أن تغذي ذلك النوع من الحقد الذي يمكن للمجموعات المتطرفة استغلاله بسهولة لخدمة مصالحها، الأمر الذي سيعزز دائرة العنف.

وجلي أن هذا الأمر لن يساعد على تعزيز الثقة بين أطراف الصراع أو الجهود المبذولة لإحياء عملية السلام. ومن أجل التعبير عن الآراء الحقيقية للدول الأعضاء التي تمثلها هذه الجمعية أفضل تمثيل، فإن هذه الجلسة ضرورية إلى حد كبير إن كان للسلام العادل أن يتحقق في الشرق الأوسط على الإطلاق. إن ما تعنيه ممارسة إسرائيل لجبروتها العسكري هو أن يحمل برنامج السلام في الشرق الأوسط معرض للخطر. والحالة الإنسانية مستمرة في التردّي، والمنطقة قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى الصراع الشامل.

إن فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار في الأسبوع الماضي هو الذي يضطرنا الآن إلى مواجهة هذا السيناريو، وهذه ليست المرة الأولى. ولذا، نقيب بالجمعية العامة أن تدين أعمال إسرائيل وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الحالة من خلال الالتزام بالقانون الدولي. ونعتقد أن تصرف الجمعية العامة نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق في مجلس الأمن، قد يوفر وسائل بديلة للمجتمع الدولي لوقف ومنع العنف

ذلك المجموعة الرباعية، على أن يضطلع بمسؤولياته إزاء الشعب الفلسطيني من خلال اتخاذ خطوات عاجلة لاستئناف مفاوضات السلام وإحياء عملية السلام على أمل صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية):

السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم على عقد هذه الجلسة الاستثنائية الطارئة. ومن الملائم والمهم توقيتا أن ننظر في التطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وانعكاساتها على الجهود المبذولة من أجل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويأتي هذا الاجتماع عقب مأساة قتل فلسطينيين أبرياء في بيت حانون، معظمهم من الأطفال والنساء، في هجوم واحد شنته القوات الإسرائيلية في الأسبوع الماضي. وكانت حصيلة القتلى من الفلسطينيين ٨٢ قتيلا جراء عمليات نفذت خلال أسبوع واحد. إن الكلمات لا يمكنها أن تصف الهلع الذي تثيره العمليات العسكرية الإسرائيلية الوحشية والهجمات المتعمدة على المدنيين العزل. ووفد بلدي يدين بأشد العبارات تلك العمليات.

ومرة أخرى، أعبطت آمال الفلسطينيين ومحبي السلام في الشرق الأوسط الذين توقعوا أن يتخذ مجلس الأمن قرارا يعكس الحقائق على الأرض بأمانة. ويعرب وفد بلدي عن أسفه العميق وعدم ارتياحه لفشل المجلس في اعتماد مشروع القرار المتوازن، وهذا الفشل من شأنه أن يوجب

ووفد بلدي يلاحظ بارتياح التطورات الإيجابية في الجهود المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. ونأمل أن يمهّد تشكيل الحكومة الائتلافية السبيل إلى تخفيف الحالة الإنسانية المزرية التي يعانيها الشعب الفلسطيني لأنه مارس حقه الديمقراطي في الاختيار.

وختاماً، سيدي الرئيسة، فإن خريطة الطريق قد وُضعت لكي تؤدي إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من خلال حل الدولتين، تعيش في إطاره دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وتتوفر لها مقومات الحياة إلى جانب إسرائيل وجيرانها الآخرين في سلام وأمن. وكان من المنتظر أصلاً أن يتحقق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٥. وينبغي أن تطرح هذه العملية مرة أخرى على طاولة المفاوضات بدعم المجتمع الدولي وتشجيعه النشط.

وفي حقيقة الأمر، أننا لا يمكن أن نسلك هذا الطريق مرة أخرى ما لم تغير إسرائيل سياساتها العنيفة ونزعتها العسكرية. فتلك السياسات تتناقض مع السعي إلى السلام في المنطقة. ولذا، فمن مسؤولية الجمعية العامة أن توجه هذه الرسالة إلى إسرائيل بأقوى لهجة ممكنة. وعليه، فإن وفد بلدي يؤيد بالكامل مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن أستراليا ملتزمة بحل عادل ودائم وشامل لصراع الشرق الأوسط، يستند إلى تسوية تفاوضية سلمية بين ممثلين إسرائيليين وفلسطينيين. وتؤيد أستراليا حلاً على أساس دولتين يعترف بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وبحق إسرائيل في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

واسع النطاق في المنطقة ولتوفير المساعدة الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني.

وترى إندونيسيا أننا يجب أن نمضي قدماً نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط على أساس خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولكي نقوم بذلك، لا بد أن تدعو الجمعية العامة إسرائيل إلى التخلي عن عدوانها وعن توغلاتها العسكرية التي لا تنقطع كأداة للقمع والتهريب. ويجب على إسرائيل أن تكف عن تكتيكاتها العسكرية المتعمدة ضد الشعب الفلسطيني وأن تسحب قواتها من قطاع غزة على الفور. ويجب أن توقف استخدام القوة غير المتناسب والعمليات العسكرية التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إننا نؤمن إيماناً كاملاً بأنه لا يمكن تبرير هدم الهياكل الأساسية المدنية وشن الهجمات العشوائية ضد المدنيين. ومن خلال هذه العمليات الوحشية، تبدو إسرائيل مصممة على تخويف الفلسطينيين وإذلالهم في محاولة عقيمة لوضعهم تحت نير الخضوع والاحتلال الدائمين.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يتخذ الفلسطينيون إجراءات فورية ومستدامة لوضع حد للعنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، لأن هذا العنف سوف يستخدم فحسب كذريعة من جانب إسرائيل لمواصلة فرض عقوباتها الجماعية على الشعب الفلسطيني.

ومن مسؤولية المجتمع الدولي أيضاً أن يدعم حماية الفلسطينيين والحفاظ على مؤسساتهم. وينبغي للمجتمع الدولي والمجموعة الرباعية التدخل لوضع هذه الحالة اليائسة تحت السيطرة، وتوفير المساعدات الإنسانية وإحياء عملية السلام.

التزاما متجددا باستئناف المشاورات. وتؤيد أستراليا بقوة استمرار الجهود الدولية من أجل السلام وستسعى لإيجاد وسائل عملية للإسهام في أي مبادرات جديدة قد تتخذ في هذا المجال.

ولكي تنجح أي مبادرة، لا بد من تعاون الأطراف المعنية. ونحث بقوة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء على العمل معا، وبدعم من المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
على الرغم من جهود المجتمع الدولي، ما زالت الحالة في الأراضي الفلسطينية وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها غير مستقرة إلى حد كبير. وقد أظهر الحادث المأساوي في بيت حانون، الذي وقع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أن المدنيين، مرة أخرى، هم الضحايا الرئيسيين للمواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية المستمرة.

إن هذه الحالة لا يمكن قبولها عموما، وليس من منظور الامتثال الصارم من جانب جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي فحسب. فقتل السكان الأبرياء يقوض الثقة في التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي. ونحن على اقتناع بأنه من أجل المصالح المشتركة لأعضاء المجتمع الدولي كافة، بما في ذلك إسرائيل وفلسطين، يجب أن نمنع تجذر اليأس والقدرية، لأن ذلك سيؤجج الإرهاب والتطرف حتما.

ولا بد من اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لإنهاء الأزمة في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. ويتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يبدوا إرادتهم السياسية في نهاية المطاف، وأن يوقفوا العنف ويستأنفوا العملية التفاوضية. ويتعين علينا جميعا أن نهيئ الأرضية للحوار الفلسطيني - الإسرائيلي بدلا من أن نعرقل تقدمه. ولا يوجد أي بديل منطقي لهذا المسار.

وتشارك أستراليا المجتمع الدولي قلقه إزاء تصاعد العنف منذ اختطاف العريف شاليط على أيدي متشددين فلسطينيين من غزة في حزيران/يونيه، وتزايد عدد الضحايا في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية. وتدعو أستراليا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الإجراءات التي تؤدي إلى المزيد من العنف أو إلى آثار إنسانية سلبية على السكان المدنيين.

وتسلم أستراليا بأن إسرائيل تملك حق الدفاع عن النفس ضد الهجمات الإرهابية. وأن ما قامت به قوات الدفاع الإسرائيلية من عمليات توغل كان ردا على إطلاق الصواريخ المستمر من غزة على إسرائيل. ولا بد من توقف الهجمات بالصواريخ، لأن ذلك في صالح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ونحن نرى أن استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لن يكون مفيدا لقضية السلام في الشرق الأوسط. ونشجع الجمعية العامة على أن تتصرف بمسؤولية وأن تتصدى للمسألة بطريقة متوازنة ومنصفة. ومما يثير قلق أستراليا أن كثرة القرارات بشأن الشرق الأوسط، وبخاصة في دورات استثنائية، وتوجيه اللوم إلى جانب واحد فقط في ظل وضع معقد، لن يفيد شيئا في تعزيز قضية السلام.

إن العودة إلى عملية السلام والتقدم نحو الحل على أساس دولتين هما السبيل الوحيد لتخفيف حدة التوتر في الحالة الحرجة الراهنة في الأراضي الفلسطينية. والشرط الأساسي لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط يتطلب أن تنبذ الحكومة الفلسطينية العنف وأن تعترف بإسرائيل.

وقد أبدت أستراليا دائما، في إطار المجتمع الدولي، استعدادها لدعم العملية السلمية. وخلال الأشهر الماضية، أظهرت أطراف فاعله رئيسية، بما فيها دول عربية،

وقد أسهمت روسيا بنشاط في إعداد مشروع قرار متوازن عموماً لتقديمه إلى مجلس الأمن ويعكس بشكل موضوعي الحالة القائمة والتدابير اللازمة لتحسينها. وللأسف، لم يتسن اعتماد مشروع القرار ذلك.

وأسهم الوفد الروسي أيضاً في بلورة مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشكل إيجابي. وستؤيد روسيا اعتماد مشروع القرار، وستستمر بكل وسيلة ممكنة في تشجيع حل عادل وشامل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وإيجاد تسوية في الشرق الأوسط عامة على أساس قرارات مجلس الأمن وتفاهات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو كوبا نيابة عن حركة عدم الانحياز، وأذربيجان نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والسنغال نيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل قطر نيابة عن مجموعة الدول العربية والبيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن فلسطين.

إن ماليزيا تدين بقوة أعمال القتل التي ارتكبتها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وفي مناطق أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وترى ماليزيا أن العدوان العسكري الإسرائيلي المتعمد والمرسوم ضد الشعب الفلسطيني، والمتسم بالاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، إنما يعكس الاستهتار الصارخ والمستمر بالأرواح البشرية البريئة. إن إسرائيل، بإقدامها على ذلك، وبما لديها من أجهزة إرهاب الدولة، قد ارتكبت مراراً وتكراراً عمليات الإبادة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تنتهك القانون الدولي والعديد

ومهما كان تطور الحالة في أراضي السلطة الفلسطينية دراماتيكية، ينبغي ألا تكون الغلبة للعواطف. ومن المهم التركيز على تدابير ملموسة داعمة لجهود الوسطاء الدوليين، وعلى رأسها جهود المجموعة الرباعية، الرامية إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وعلى إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ومحيطها. وتنطلق روسيا في ذلك من الحاجة إلى عقد اجتماع عاجل للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري. ولكي يكون الاجتماع مثمراً، ينبغي أن نرحب بمشاركة الدول العربية الرئيسية في المنطقة، وإذا كان ذلك ممكناً، سنرحب بمشاركة الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتقع على عاتق إسرائيل مسؤولية كبرى لمنع المزيد من الانزلاق نحو عدم الاستقرار في المنطقة. إن حقها وواجبها في أن تحمي حياة وأمن سكانها ليس موضع جدال. ولكن هذه المسؤولية ينبغي ألا تترتب على الوفاء بها عواقب قاسية بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين من خلال انتهاك القانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية، حتى وإن لم يكن ذلك متعمداً. ويجب أن يتوقف استعمال القوة غير المتناسبة والمفرط. وبدون أن يحدث ذلك، فإن دائرة العنف لن تتوقف.

وينبغي لزعماء السلطة الوطنية الفلسطينية، من جانبهم، أن يتخذوا إجراءات حازمة لإحكام سيطرتهم على المتطرفين، بمن فيهم أولئك الذين يطلقون صواريخ القسام على الأراضي الإسرائيلية، الأمر الذي يستفز السلطات الإسرائيلية للرد باستخدام القوة. وينبغي لزعماء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدعم مناسب من المجتمع الدولي، أن يرفضوا النظام العام ويحافظوا عليه في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم.

ووفدي يشاطر المجتمع الدولي، وبخاصة فلسطين وجاراتها البلدان العربية، مشاعر الإحباط بسبب غياب التقدم على طريق إيجاد حل للصراع. ولذلك نهب بالاجتمع الدولي أن يقوم جماعيا بوضع نهج جديد للتعامل مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي المتواصل، آخذا في الحسبان الحاجة إلى حله ضمن الإطار الأوسع للصراع العربي - الإسرائيلي. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي دعوة جامعة الدول العربية إلى عقد مؤتمر دولي جديد للسلام في الشرق الأوسط. وماليزيا مستعدة للإسهام في تلك العملية من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الأمم المتحدة في صلب هذا الجهد. وبخلاف دور الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية، ينبغي أن لا يكون دورها مجرد تابع في العملية المتوخاة، مع وضع مسؤوليتها الدائمة عن السعي إلى حل شامل للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها في الحسبان.

وبينما يجري على قدم وساق بذل الجهود لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط، يشدد وفدي على أننا يجب أن ننشئ آلية دولية لحماية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تدعو إلى ذلك الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/ES-10/L.19. ونعتقد أنه في ضوء ظروف زيادة التوتر القائمة، فإن الفصل القسري بين طرفي الصراع هو وحده الكفيل بتوفير السلم والأمن اللازمين لتمكين استئناف المفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية.

وأود أن أختتم بمناشدة الدول التي تملك التأثير في الشرق الأوسط أن تبذل قصارى جهدها لمنع خروج العنف عن نطاق السيطرة وألا تسمح للصراع بأن يستمر إلى ما لا نهاية، وذلك من أجل الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء ومن أجل السلام والأمن في المنطقة، ومن أجل البشرية جمعاء.

من قرارات مجلس الأمن. وعلى العكس مما تدعيه إسرائيل، فإن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه ما دامت مستمرة في ارتكاب تلك الأعمال بذريعة مكافحة الإرهاب.

ونحن مضطرون للاجتماع هنا اليوم نتيجة لعجز مجلس الأمن عن التصرف بشأن هذه المسألة. وفي هذا الشأن، فإن ماليزيا تشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء التصويت السلبي للولايات المتحدة في مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر على مشروع القرار (S/2006/878) بشأن الأحداث الأخيرة في غزة. ونحن نعتقد بأن ذلك العمل قد أعطى إسرائيل، في واقع الأمر، تفويضا مطلقا، لكي تستمر في ارتكاب مثل تلك الفظائع بدون عقاب، الأمر الذي يعرقل بدوره الجهود لإعادة إنعاش عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط. وفي مقابل ذلك، نشيد بقوة بأولئك الأعضاء في مجلس الأمن الذين صوتوا، عن إدراك لمسؤولياتهم بموجب الميثاق، لصالح مشروع القرار، مدللين بذلك على أنهم يولون أهمية لدعم القانون الدولي وحماية الأرواح البشرية البريئة.

وما زال وفدي يسلم بأهمية دور أعضاء المجموعة الرباعية الدبلوماسية. وإن خارطة الطريق التي صاغتها المجموعة الرباعية بجد وعناية وفرت أملا بالسلام، ولو أنه كان مفرطا للأسف. وقد مضت ثلاث سنوات منذ رأت النور، وكانت تلك سنوات موت ودمار وإحباط على كلا الجانبين. وفي ضوء الحالة الراهنة في الميدان والتدهور المستمر في الحالة العامة في المنطقة، يبدو أن خارطة الطريق قد خنقت عن سابق إصرار بأيدي إسرائيل، دولة من الواضح أنها أقوى من أعضاء المجموعة الرباعية مجتمعين. ويبدو أن الجهود التي بذلت لوضع خارطة الطريق من جديد في المسار الصحيح قد ذهبت أدراج الرياح. ووضع إسرائيل في كرسي القيادة، على ما يبدو، لم يفعل شيئا سوى كفالة أن لا توصل خارطة الطريق إلى أي مكان.

الإسرائيلية الناجمة عن هجوم بصاروخ قسام على سديروت يوم الأربعاء. إن تدهور الحالة لن يؤدي إلا إلى تأجيج الظروف الخطيرة أصلاً في المنطقة التي هي بأمس الحاجة إلى العودة إلى عملية سلام شاملة، بمنظور سياسي واضح. ولتحقيق ذلك، لا بد من وقف فوري لأعمال العنف.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته للإفراج الفوري عن الجندي الإسرائيلي المختطف. كما نكرر دعوتنا إلى إطلاق سراح الوزراء والمشرعين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل فوراً.

ويحث الاتحاد الأوروبي الفلسطينيين على العمل من أجل الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة تنعكس في برنامجها مبادئ المجموعة الرباعية ويسمح بالتواصل في وقت مبكر. وينبغي أيضاً أن تكون تلك الحكومة شريكا للمجتمع الدولي في دعم إطلاق عملية السلام من جديد.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد عزمه على الإسهام النشط في العمل ضمن المجموعة الرباعية من أجل إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل عاجل إلى مسارها الصحيح بهدف إحراز تقدم نحو تسوية شاملة على أساس خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزامات شرم الشيخ في عام ٢٠٠٥. وينبغي القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء العرب. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل للأطراف في هذا المجال.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وجود منظور سياسي وإعادة تنشيط عملية السلام من خلال انطلاقة جديدة للمفاوضات. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية صون وتعزيز قدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية بهدف دعم دولة فلسطينية تقام في المستقبل تكون مستقلة وديمقراطية وتملك مقومات البقاء وتستند إلى سيادة القانون.

السيدة لتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعلن عن تأييد هذا البيان أيضاً البلدان المنتسبان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضو في المنطقة الاقتصادية الحرة الأوروبية، ليختنشتاين بالإضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف في غزة والضفة الغربية. ونحن نشجب بشدة العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة التي نتج عنها عدد متزايد من الضحايا المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، بالإضافة إلى العملية العسكرية التي لا يمكن القبول بها في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ونعرب عن الأسف العميق إزاء العدد المتزايد للضحايا المدنيين، ومن بينهم عدد كبير من الأطفال، بالإضافة إلى تدمير البيوت وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية التي تعرض للخطر السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية.

وإذ يسلم الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، فإنه يحثها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ويشدد على أن الإجراءات ينبغي أن لا تكون غير متناسبة وأن لا تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وإنه لأمر أساسي أن يتم تحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين بشكل عاجل.

كما أن الاتحاد الأوروبي يشجب بشدة إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية ويدعو القيادة الفلسطينية إلى وضع حد لتلك الأعمال. ونشجب الخسائر في الأرواح

أي محاولة لإقامة حكم فعال. ونطالب أيضا بإطلاق سراح المسؤولين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل.

ويجب على السلطة الفلسطينية المستعادة، من جانبها، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع إطلاق المزيد من الصواريخ على إسرائيل في أسرع وقت ممكن، وأن تتدخل لدى مختطفي العريف شاليت للمساعدة على إطلاق سراحه.

ونأمل أن تؤدي هذه الخطوات إلى تحقيق الاستقرار والتوصل إلى هدنة، وإتاحة الفرصة للعودة إلى الهدوء. وسيلزم، على الأجل الأطول، حدوث تغير جذري في المواقف والتوقعات الحالية من جانب إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء، إذا أرادا أن يتفاوضا بشأن إقامة سلم دائم.

السيد ماکونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز، تأييدا لمشروع القرار الذي سي طرح على الجمعية العامة.

تشعر حكومة جنوب أفريقيا بعميق القلق إزاء تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. فقد أدت الهجمات الأخيرة في غزة بوضوح إلى زيادة التوترات إلى مستويات جديدة مخيفة بالمخاطر، في وقت ينبغي فيه لجميع الجوانب في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أن تلتزم السبل لكسر الجمود في المفاوضات وتحريك عملية السلام إلى الأمام.

وتهدد الزيادة في العنف السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ونحث الجمعية العامة على أن تتصرف بطريقة حاسمة وأن تتخذ إجراء عاجلا لحل هذا الصراع. ويساعدنا مشروع القرار، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، على النهوض بهذه المسؤولية من جانب الأمم المتحدة.

ويكرر وفدي تأكيد موقفه بأنه ينبغي ألا يتخذ أي طرف أي إجراء انفرادي يرمي إلى التقرير المسبق للمسائل

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد أنه لن يعترف بأي تغيير في حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء ما تتم الموافقة عليه من جانب كلا الطرفين. ونود التذكير بالحاجة العاجلة لإحراز تقدم نحو تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه سيواصل بنشاط بذل جهوده من أجل بلوغ تلك الغاية.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): تشعر نيوزيلندا ببالغ القلق إزاء تعمق الأزمة في غزة، مما أفضى إلى الخسارة الفادحة في الأرواح التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة. وتتسم الحالة التي تواجه المدنيين الفلسطينيين بأنها مؤلمة ويجب علاجها على سبيل الاستعجال.

وعلى الرغم من اختطاف العريف شاليت، والهجمات المتكررة بالصواريخ على الأرض الإسرائيلية، لا يمكننا أن نقبل الاستخدام غير المتناسب والعشوائي للقوة الذي شهدناه من السلطات العسكرية الإسرائيلية على سبيل الرد. وليس هناك أي مبرر لتلك الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي من قبل أي من الجانبين.

وتؤكد دورة العنف المتبادل الحالية التي لا طائل منها أنه ليس هناك حل عسكري لهذا الصراع. ونطلب إلى الطرفين اتخاذ خطوات فورية لاستعادة الاستقرار وتهيئة بيئة يمكن أن يسود فيها السلام. ونرى، بصفة خاصة، أنه توجد حاجة ماسة لاستعادة قدرة السلطة الفلسطينية على تولي زمام الحكم والسيطرة على جانبها من الحدود. ونرحب بالتحركات الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية للأراضي الفلسطينية المحتلة، ونؤكد على أنه يجب على إسرائيل والمجتمع الدولي أن يعملوا بصفة عاجلة مع السلطة الفلسطينية لاستعادة إمكانية وصول الموارد وتدفعها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي من المحتمل أن تفشل بدونها

ومعترف بها دوليا. إن تلك الرؤية للحل القائم على الدولتين، كما يكرسه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام، يجب أن يشكل الأساس لأية تسوية دائمة للصراع في الشرق الأوسط.

السيد بوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشعر بلدي بشديد القلق إزاء التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. إننا نشهد تصاعدا خطيرا آخر للعنف والانتقام يجري في بيئة اقتصادية واجتماعية وإنسانية صعبة. ونأسف لعجز مجلس الأمن عن التوصل إلى قرار سياسي بشأن هذه القضية. وقد قام مجلس حقوق الإنسان بالنظر في هذه القضية في جلسة خاصة يوم الأربعاء. ومن المرغوب فيه، في المستقبل، أن تتوخى الهيئات الرئيسة للأمم المتحدة الاتساق في أعمالها.

وفي ضوء الأحداث الأخيرة التي وقعت على الأرض، نود أن نؤكد على ثلاث نقاط.

أولا، إن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل. وإن قواعد القانون الإنساني الدولي تنطبق على جميع الأطراف في صراع.

ثانيا، إن احترام القانون وتطبيقه ليسا موضوعا للتفاوض. وتقع على دولة إسرائيل مسؤولية خاصة إلى حد كبير من منظور القانون نفسه فيما يتعلق بالأساليب التي تستعملها والإجراءات التي تتخذها. وتنطوي تلك المسؤولية على احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة من قبل إسرائيل في إطار عملياتها العسكرية. وتأسف سويسرا لحقيقة أن إسرائيل لم تأخذ جميع الاحتياطات المطلوبة وفقا للقانون الإنساني الدولي خلال عملياتها العسكرية في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، التي أودت بحياة ١٩ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال. وفي ذلك الإطار، تحيط

التي لا يمكن حلها إلا عن طريق المفاوضات. ونطلب إلى الحكومة الإسرائيلية أن تمتنع عن هذا النوع من الإجراءات، وأن تتحلى، كقوة عسكرية رئيسية في المنطقة، بضبط النفس لتجنب المزيد من الخسائر المدنية وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية الأهمية. إننا نحترم حق أي بلد في حماية نفسه، غير أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للإجراءات المفرطة التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية.

وبالمثل، نطلب إلى الفلسطينيين وقف إطلاق الصواريخ على داخل إسرائيل. والدرس الوحيد الذي استطعنا أن نستوعبه من هذه الإجراءات الانتقالية على امتداد العقد الماضي هو أنها تؤدي إلى مزيد من العنف.

ما برحت الأمم المتحدة تنظر في هذه المسألة طيلة ما يزيد على ٤٠ سنة. ويمثل فشلها في التوصل إلى حل دائم لهذه الأزمة فشلا أيضا في بث الأمل في نفوس الشعب الفلسطيني. وإذا فشلنا في غرس هذا الأمل، فإن شعوب المنطقة ستعتقد أنه لا سبيل أمامها سوى الانخراط في مزيد من العنف والعنف المضاد. ومن المقلق أنه في كل مرة يتم فيها إحراز تقدم نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين، تكشف إسرائيل عدوانها وتعرض للخطر ما أحرز من تقدم.

ونحث الشعب الفلسطيني على ألا يسمح لنفسه بأن تصرف هذه الإجراءات الاستفزازية انتباهه عن هدفه المتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية. ويجب على المجتمع الدولي، في ذلك الصدد، أن يقبل بمسؤوليته وأن يحرك عملية السلام من جديد.

ونود في الختام، أن نكرر تأييد دعمنا الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني في كفاحه في سبيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تكون القدس الشرقية عاصمتها، والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، مع تمتع الدولتين بحدود آمنة

كما تؤكد مجدداً أن قيام الجمعية العامة بمسؤولياتها في تلك الخصوصيات يدعو إلى احتمالات الملاحظة التي من شأنها أن تؤكد الحقائق وتكشف المعتدين، وإلى احتمال أن تقوم الجمعية العامة في الوقت المناسب برفع توصية إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقوم بعمل جماعي وينبغي أن يكون فوراً لكي يكون فعالاً.

إن الأعمال الإسرائيلية غير المشروعة، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية بصورة عشوائية ومفرطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة - خاصة التصعيد الأخير في غزة، بما في ذلك قتل الأطفال والنساء الأبرياء في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر - هي أعمال خطيرة لا يمكن إلا أن تحرك الضمير الجماعي للمجتمع الدولي. فلا غرابة أن هناك إدانة واسعة لهذه الأعمال ودعوات لوضع حد للإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل. وهناك مطالبة على مستوى العالم باحترام حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وفي وجه هذه المذابح، فإن التعاطف والتضامن مع الشعب الفلسطيني وتأييده يبقى عالمي الطابع وأقوى من ذي قبل.

من سوء الطالع أن مجلس الأمن أخفق باستمرار في الاستجابة للدعوات العالية والواضحة باتخاذ إجراءات، من ضمنها الدعوات التي وجهها مؤخراً العديدون منا في اجتماعه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولئن كان مجلس الأمن لم يرتق إلى مستوى مواجهة التحدي، فإن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تفعل ذلك.

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التوغلات الإسرائيلية العسكرية في الأراضي المحتلة، بما فيها الهجوم على بيت حانون، وقرر على وجه السرعة إرسال بعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق. واليوم، تضطلع الجمعية العامة بمسؤولياتها.

سويسرا علماً بالتحقيق الذي تجريه إسرائيل لتحديد أسباب تلك المأساة. وفضلاً عن ذلك، فإن جميع أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الفلسطينية المسلحة ضد السكان المدنيين الإسرائيليين - لا سيما الهجمات بصواريخ القسام على الأراضي الإسرائيلية، التي قتلت مدنياً في سديروت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ترى سويسرا أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي.

ثالثاً، يجب أن يولي الجميع الأولوية القصوى لحماية المدنيين. ويتحتم على جميع الأطراف أن تلتزم بمسؤوليتها عن التمييز بين المدنيين والمقاتلين. وينطبق الشيء نفسه على ضرورة التمييز بين الهياكل الأساسية المدنية والعسكرية. ويجب على جميع أطراف الصراع أن توفر الحماية لأفراد المنظمات الإنسانية المحايدة والهياكل الأساسية ووسائل النقل التابعة لها وتيسير قيامها بأنشطتها.

إن احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان شرط أساسي لاستئناف عملية السلام. والحوار السياسي هو السبيل الوحيد المعقول للمضي قدماً، ويجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بذلك في أقرب وقت ممكن. ومن الجوهر في هذا الخصوص دعم جهود الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

السيد عامل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن الأمم المتحدة مسؤولة بصورة دائمة عن المسألة الفلسطينية إلى أن يتم التوصل إلى حل لها من جميع جوانبها بطريقة مرضية وفقاً للشرعية الدولية.

إن إعادة عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة اعترافاً بحقيقة أن فشل مجلس الأمن في القيام بمسؤولياته بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء لا يعفي الدول الأعضاء من التزاماتها، ولا الأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة، من مسؤوليتها وفقاً للميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

في الشرق الأوسط والمصدر الرئيسي للغضب الذي يشعر به الكثيرون في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

وما فتئت باكستان صامدة في دعمها لنضال الشعب الفلسطيني المشروع من أجل الحرية وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة متمتعة بمقومات الحياة. إنّ الإطار الأساسي للحل وعناصره موجودة بالفعل: في الترتيبات السابقة؛ وفي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية؛ وخريطة الطريق.

وينبغي الاستجابة للنداءات الداعية إلى وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، تحث باكستان مجدداً الطرفين، إسرائيل والفلسطينيين، على اتخاذ سلسلة من التدابير الفورية والمتزامنة لبناء الثقة.

وعلى إسرائيل أن توقف فوراً حملتها العسكرية في غزة؛ وتطلق سراح السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم أعضاء مجلس الوزراء والنواب؛ وتزيل نقاط التفتيش والعوائق الأخرى لتسهيل مرور وتنقل المدنيين وعمال الإغاثة الإنسانية؛ وأن توقف بناء الجدار العازل وتلغيه؛ وأن تجمد الأنشطة الاستيطانية؛ وتفرج عن عوائد الجمارك وضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية؛ وتقبل التفاوض مع السلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس.

ونناشد أيضاً الجانب الفلسطيني أن يوقف هجمات الصواريخ والعنف، ويضمن إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف وأن يحقق الترابط الداخلي. ونأمل أن تتكامل الجهود الجارية لتشكيل حكومة وحدة وطنية بالنجاح.

وينبغي لتدابير بناء الثقة هذه أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات مبكرة، بدعم - وتدخل، إن اقتضى الأمر - من

وتؤيد باكستان تأييداً تاماً البيانين اللذين ألقاهما ممثلاً كوبا وأذربيجان على التوالي بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وغداً يجتمع في جدة وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي لصياغة رد جماعي تجاه الأوضاع، بما في ذلك توفير الدعم اللازم لأخواتنا وإخواننا الفلسطينيين.

إننا نؤيد الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في الأراضي الفلسطينية المحتلة يكون ذا مصداقية ومستداماً ويمكن التحقق منه. وتؤيد باكستان أيضاً الطلب إلى الأمين العام بأن ينشئ بعثة لتقصي الحقائق بشأن الهجوم على بيت حانون وأن يرفع تقريراً إلى الجمعية العامة في غضون ٣٠ يوماً. وينبغي للتحقيق المستقل أن ينظر كذلك في آثار ذلك الحادث على انتهاك القانون الإنساني الدولي.

وإضافة إلى تلك التدابير الفورية وتوفير المساعدة الإنسانية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل الجهود من جديد من أجل سلام عادل شامل دائم في الشرق الأوسط. ولقد تم توكيد الهدف الاستراتيجي ذاك في الفقرة ما قبل الأخيرة من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي وضع حداً للصراع الأخير في لبنان. ونفس الرؤية يتضمنها أيضاً مشروع القرار الذي تنظر فيه الجمعية العامة الآن، والذي يحظى بتأييدنا.

إن للأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة دويماً في جميع أنحاء العالم. ولقد قال الرئيس مشرف إن أكبر تحدٍ للأمن العالمي، وللحملة ضد الإرهاب، ولتعزيز الوثام بين الحضارات، ولمصداقية الأمم المتحدة، هو الصراع الذي يغلي في الشرق الأوسط. يجب علينا معالجة جميع مشاكل المنطقة المستشرية بصورة شاملة وعادلة. ولقد حان الوقت، أولاً وأخيراً، لوضع حد لمأساة فلسطين، التي هي جوهر الصراع

المنشآت والهياكل الأساسية وأهداف أخرى، بما في ذلك أهداف مدنية. ولقد شاهدنا في الفترة الأخيرة كيف استطاع حق النقض مرة أخرى أن يحمي الانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مثل المذبحة التي وقعت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في بيت حانون.

إن عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة يظهر لنا مرة أخرى الحاجة إلى أن تكون المنظمة ديمقراطية. إنها ممارسة واضحة لتنشيط أعمال الجمعية العامة. واستعمال حق النقض ليس له مكان في هذا المحفل، لكنه بالتأكيد استعمل في حالة مشروع القرار الذي تم التصويت عليه يوم السبت الماضي، الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في مجلس الأمن.

وجهورية فترويا البوليغارية تعرب عن تأييدها الراسخ لإدانة مجلس حقوق الإنسان لمذبحة المدنيين الفلسطينيين في بيت حانون وغزة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ولإنشاء البعثة الرفيعة المستوى وللإجراءات التي اتخذتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة لويز آربور، بخصوص الحالة الفلسطينية. ونؤكد مجدداً على أحكام قرار مجلس حقوق الإنسان S-2/1، الذي يدين الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في لبنان التي ترتكبها بدون هوادة النخبة العسكرية لدولة إسرائيل، ونطالب باحترام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة وبروتوكولها الإضافيين المتعلقين بحماية ضحايا الصراع المسلح.

إن بلدنا يرفض استعمال القوة كوسيلة لحل الصراعات. والواقع، فإن الدفاع عن النفس والتناسب ليسا مفهومين قانونيين غير مرتبطين: فالأول هو سبب التبرير، والثاني هو أحد عناصر الأول. ولا يمكن أن يكون هناك دفاع عن النفس بدون تناسب. ولذلك، فإذا كان ثمة إفراط

مجلس الأمن، والأمن العام، والمجموعة الرباعية وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى القادرة والراغبة في تقديم المساعدة.

إننا نتفهم أن هذه قضايا صعبة، لكن الحلول ليست خارج قدرة الدبلوماسية والإبداع. فالمطلوب هو الالتزام بالسلام، والإرادة السياسية من جميع الأطراف للمضي قدماً وقيام المجتمع الدولي بدور داعم وعادل وحيادي. وهناك أيضاً فرصة ذهبية لمجلس الأمن لإسكات منتقديه بالقيام بهذا الدور.

والحقيقة أن كل يوم يمر من أيام العنف والانتقام إنما يشكل نكسة للسعي من أجل تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية وللسلام الدائم في الشرق الأوسط. وهناك حقيقة هامة أخرى، وهي أن الحلول الدائمة لا يمكن فرضها بالقوة أو بالأعمال الأحادية الجانب. ولذا، علينا أن نستعيد الأمل في السلام ونمهد الطريق للحوار والمفاوضات. هذه أكبر رسالة ينبغي أن تنبثق عن جلسات اليوم.

السيد شادرتون ماتوس (جمهورية فترويا البوليغارية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أؤيد البيان الذي ألقاه ممثل كوبا بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

إن الحالة في منطقة الشرق الأوسط تشكل واحداً من أضخم الديون الأخلاقية على المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة. لقد أنيطت بالمنظمة ولاية صون السلم والأمن الدوليين والامتنال للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد التعايش في مجتمع الأمم.

وفي شهر آب/أغسطس الماضي، اتخذ مجلس الأمن بسرعة غريبة قرارات يرميان إلى منع ما ادعى أنها تهديدات محتملة للسلم والأمن الدوليين، لكنه انتظر أربعة أسابيع لاتخاذ إجراء بشأن الحالة الواقعية والخطيرة في لبنان. وأتاحت تلك الأسابيع الأربعة من التقاعس المستهجن من جانب الأمم المتحدة ارتكاب مجزرة بين السكان المدنيين، وتدمير

اليهودي بعد عام ١٤٩٢ وجد ملاذا وحماية في البلدان المسيحية مثل هولندا وفي البلدان الإسلامية مثل تركيا وسوريا وإيران.

وقبل أكثر من ٦٠ عاماً، تلقى يهود من ضحايا البربرية النازية الحماية الشجاعة من ملك المغرب محمد الخامس. وبالتالي، حان الوقت للتفكير الجماعي الديمقراطي في كيفية وضع حد للمحرقة التدريجية التي يجري تنفيذها ضد الشعب الفلسطيني.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشعر اليابان بقلق شديد إزاء الوضع المتدهور في الشرق الأوسط فيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل، وبصفة خاصة استمرار إطلاق الصواريخ من جانب مجموعات عسكرية فلسطينية والعمليات العسكرية الأخيرة من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية، التي أدت إلى خسائر فادحة، بما في ذلك الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء.

إن الحالة في فلسطين في المرحلة الحالية تمر في منعطف حاسم. فاستعادة الأمل لدى الشعب الفلسطيني، والدفع قدماً بالسلام ومساعدة الفلسطينيين على تحقيق تطلعاتهم المشروعة تتطلب كلها، أكثر من أي شيء آخر، الحيلولة دون زيادة تفاقم الوضع ووقف دائرة العنف المفرغة. وتدعو اليابان بقوة جميع الأطراف المعنية، وعلى رأسها إسرائيل وفلسطين، إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

وتشجب اليابان بقوة حقيقة أن العمل العسكري الإسرائيلي في بيت حانون، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سبب عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين. وبالمثل، تشجب اليابان حقيقة أن مدنيين إسرائيليين قتلوا وجرحوا بصواريخ القسام التي أطلقتها مجموعات عسكرية فلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. تلك الهجمات لا يمكن تبريرها. ونحن نعرب عن تعازينا لأسر جميع الضحايا. إن تصاعد العنف، الذي

في سياق الإجراءات الدفاعية، عندئذ تتوقف مشروعية استعمال القوة وتصبح عدواناً ليس له علاقة بأي إجراء سابق.

وبناء على ذلك، يتفق وفد بلدي تماماً مع ما جاء في البيان المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الصادر عن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز (A/61/572، المرفق). ولا شك لدينا في أن مشروع القرار A/ES-10/L.19، الذي قدم اليوم، سيحظى بتأييد المجتمع الدولي وسيكون صوتاً مسموعاً في خضم هذا السكوت السلي المتواطئ - صوت يطالب بالحق في الحياة، التي حرم منها ضحايا بيت حانون.

إن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية يؤكد من جديد أن الحق في الحياة هو حق غير قابل للتصرف ومكرس في دستورنا الوطني منذ البدايات الأولى. والمطلوب من المنظمة أن تحترم هذا الحق وتدافع عنه. ويجب علينا جميعاً، بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الأيديولوجية السياسية، أن نلتزم ونضمن احترام قواعد القانون الدولي المدافعة عن الحق في الحياة للفلسطينيين والإسرائيليين واللبنانيين والبوذيين والسيخ والمسيحيين واليهود والمسلمين والهندوس والملحدون وجميع المواطنين الآخرين على كوكب الأرض، لأنه لم يكن من الخطأ أو من قبيل الصدفة أننا جميعاً وقعنا على إعلان عالمي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتسامح والتعايش، فلا حاجة لنا أن نبدأ من الصفر. فقبل عام ١٤٩٢، أي منذ ٥٠٠ سنة، عاش المسلمون والمسيحيون واليهود في سلام كإخوة في الأندلس وإسبانيا وسفارات. وتلك أسماء ثلاثة استخدمها المسلمون والمسيحيون واليهود على التوالي لوصف البلد نفسه. لقد نتج عن التطورات التاريخية السلبية تحريف مأساوي وبشع لمثل معاداة السامية والمحرقة - وهما في الأساس ظاهرتان أوروبيتان ومسيحيتان. وهنا، ينبغي التذكير بأن الشتات

واليابان يحدوها أمل كبير بأن تستمر الجهود المبذولة لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وبغية كسر الجمود الحالي، فإننا نحث الفلسطينيين على إيجاد سبيل للتغلب على خلافاتهم ودعم الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية التي ستحدد جهودها لتحقيق التعايش والازدهار المشترك مع إسرائيل. ونتوقع أن تؤيد إسرائيل جهود الرئيس عباس الرامية إلى كسر طوق الجمود. وإذا اتخذت حكومة فلسطينية جديدة موقفا واضحا بأنها ستسعى إلى تحقيق السلام من خلال مفاوضات السلام مع إسرائيل، فينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لتلك السياسة.

إن تدهور الحالة الإنسانية لدى الفلسطينيين تشكل مصدر قلق بالغ للحكومتنا. ونحن نكرر التأكيد على أن من المهم أن يستمر المجتمع الدولي، بما فيه إسرائيل، بتوفير المساعدات اللازمة من أجل معالجة الوضع. وفي هذا الصدد، نشدد على أن الاستئناف المبكر من جانب الحكومة الإسرائيلية لتحويل إيرادات الضرائب والجمارك إلى السلطة الفلسطينية، وكذلك التنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور، المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يشكل كل منهما مسألة ذات أولوية فائقة.

ونحن، بدورنا، نواصل الوفاء بتعهدنا بالتبرع بمبلغ ٢٥ مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية للشعب الفلسطيني، ذلك التعهد الذي أعلنه رئيس الوزراء السابق كويزومي أثناء زيارته لفلسطين في تموز/يوليه. وفي الوقت ذاته، فإننا نبذل الجهود لإقامة ممر السلام والازدهار الذي يهدف إلى تسهيل التعايش والازدهار المشترك بين إسرائيل وفلسطين على الأمدين المتوسط والطويل، من خلال التشاور بين الممثلين الحكوميين بين الأطراف المعنية الأربعة، بما فيها الأردن. وقد أرسلنا بعثة دراسية إلى المنطقة، ونبذل جهودا لتنفيذ هذه الخطة. واليابان، بوصفها مانحا رئيسيا

تجلى في تلك الهجمات، لا يمثل تطورا مقلقا من المنظور الإنساني فحسب، بل يقلقنا أيضا أن يكون له تأثير سلبي على فرص الحوار في وقت بذلت فيه جهود كبيرة لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

وتسلم اليابان بحق إسرائيل وواجبها أن تحمي مواطنيها. ولكن ينبغي لحكومة إسرائيل أن تتجنب أية إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين. ونأمل أيضا أن تبذل إسرائيل جهودا جدية تحدد بسرعة أسباب الحادثة في بيت حانون وتمنع تكرار مثل تلك الحادثة المأساوية من خلال أنشطة فريق التحقيق المنشأ ضمن قوات الدفاع الإسرائيلية.

وتحث اليابان حكومة السلطة الفلسطينية على أن تتخذ تدابير مناسبة لوضع حد فوري لأعمال العنف من جانب مجموعات فلسطينية متطرفة، بما في ذلك هجمات الصواريخ على إسرائيل. ونطالب أيضا المجموعات العسكرية الفلسطينية أن توقف أعمال العنف.

وأود التأكيد على أن اليابان، بقيادة الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء آبي، ستواصل التجاوب مع عملية الشرق الأوسط على نحو استباقي وبناء. وقد نقلت هذه الرسالة إلى كبار المسؤولين في إسرائيل وفلسطين وسورية عندما قام السيد تاتسو أريما، المبعوث الخاص لحكومة اليابان إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، بزيارة المنطقة في الأسبوع الماضي. وقد قام السيد أريما أيضا بتشجيع الأطراف على بذل المزيد من الجهود لتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

وتكرر اليابان دعوتها إلى السلطة الفلسطينية لتحقيق العودة الآمنة للجندي الإسرائيلي الذي اختطف في حزيران/يونيه. كما ندعو إسرائيل إلى إطلاق سراح الوزراء وغيرهم من الفلسطينيين الذين تحتجزهم.

للفلسطينيين منذ زمن طويل، ستبذل كل جهد ممكن لتوفير المساعدات للشعب الفلسطيني.

وتؤكد اليابان مجددا الأهمية والحاجة إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، التي اعتمدها جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة المنعقد في بيروت في عام ٢٠٠٢ وخريطة الطريق.

في الختام، ستواصل اليابان تعاونها مع المجتمع الدولي من أجل تخفيف حدة التوتر واستعادة الاستقرار في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.